

مآلات التأويل بين المدرسة العقلية والحداثيّة دراسة مقارنة

د. عادل مقراني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة.

adelmok80@gmail.com

مخبر البحث في الدراسات القرآنية والسنة النبوية

تاريخ الوصول: 2018/09/29 القبول: 2019/01/02 / النشر على الخط: 2019/01/05

Received : l Accepted : l Published online :

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لعقد مقارنة بين المدرسة العقلية والحداثيّة في مآلات تأويل النص القرآني، وتم ذلك من خلال بيان أهم مصطلحات المقال، ثم تحليل مآلات التأويل المشتركة بين المدرسة العقلية والحداثيّة، ثم تفصيل القول في مآلات التأويل الخاصة بالمدرسة العقلية، فمآلات التأويل الخاصة بمدرسة الحداثيين، وختمت المقال بذكر نتائج وتوصيات البحث.

الكلمات المفتاحية: مآلات - التأويل - العقلية - الحداثيّة - مقارنة.

the consequences of the interpretation between the rationality and modernist school A comparative study

abstract:

This study aims to make a comparison of the consequences of interpretation of the Qur'anic text between the rationality school and the modernist school ،and this has been completed by clarifying the most important terms of this article ،then the revelation of the mutual consequences of the interpretation between the rationality and modernist school ،then detail the word in the consequences of the interpretation relating to rationality school ،afterward the consequences of the interpretation relating to modernists school ،and i ended the intervention by mentioning the research results and recommendations.

Key words: consequences -interpretation -rationality -modernist -comparison

مقدمة:

يُعدّ مصطلح التأويل من الألفاظ الأكثر شيوعاً في حقل الدراسات القرآنية المعاصرة، ومن أشهرها اختلافاً في مدلوله وضوابطه وحكمه، ومن أقدمها تداولاً بين الاتجاهات والمدارس المختلفة، وأبرزها أثراً على النص القرآني.

وقد أسهم الامتداد التاريخي لمصطلح التأويل في شحن دلالاته بخلفيات إيديولوجية، حيث أخذ يتغير من حقبة لأخرى، فبعد أن كان التأويل تفسيراً للفظ وبياناً لمعناه، أو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، صار صرفاً للفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه، أو ما يخالف ظاهره، ثم نُحتت دلالاته فأصبح بديلاً عن النص القرآني، وكل هذه الدلالات توجبها المرجعية المصدرية والمنهجية التي ينبثق منها مصطلح التأويل.

وتتجلى إشكالية مصطلح التأويل على مستويين:

فالأول على مستوى التنظير: وفيه جملة من المسائل؛ أهمها: المفهوم، والتطور الدلالي للمصطلح، وأغراض هذا النحت الدلالي له، وضوابط تأويل النص القرآني بين جميع المدارس التي لها نظريات تأسيسية أو تأصيلية لفهم النص القرآني، أو التي باشرت العملية التأويلية، كما تتجلى إشكالية مشروعية بعض المسالك التأويلية القديمة والمعاصرة.

والثاني: على مستوى المآلات والآثار، وفيه جملة من المسائل، ومن أخصها مضمون هذا المقال الذي يعالج مسألة جوهرية حقيقية واقعية تعد من أبرز ما تعرف به التأويلية من جهات عدة، والتي تتمحور في الإشكالية التالية: ما هي مآلات التأويل المشتركة والخاصة بين المدرسة العقلية والحداثيّة؟

وتكمن أهمية المقال في بيان النتائج الواقعية لمسلّكين من مسالك التأويل، وهما المدرسة العقلية والحداثيّة.

ووقع الاختيار عليهما لأنهما محورا التغير الدلالي للفظ التأويل، فالمدرسة العقلية جاءت بمسمى الصرف، والحداثيّة جاءت بمسمى البديل، فكان من المناسب الوقوف على ما آلت إليه نتائج العملية

التأويلية في كلا المدرستين، وهو ملمح ذو فائدة لمن تأمله، وعرف ما فيه؛ لأنه يترجم المفهوم، والضوابط وغرض المدرستين.

وقد حاولت تحليلية الإشكال في جملة من المطالب الجامعة لحدود الموضوع، فكان الأول لبيان أهم مصطلحات عنوان المقال، والثاني تطرقت فيه لمآلات التأويل المشتركة بين المدرسة العقلية والحداثية، والثالث خصصته لمآلات التأويل الخاصة بالمدرسة العقلية، والرابع لمآلات التأويل الخاصة بمدرسة الحداثيين، وخاتمة جامعة لنتائج وتوصيات البحث.

المطلب الأول: التعريف بأهم مصطلحات العنوان.

من المناسب البدء بالكشف عما تحويه مصطلحات عنوان المقال . مآلات التأويل بين المدرسة العقلية والحداثية . من معاني ودلالات ، إسهاما في خدمة وتحلية حيثيات الموضوع ومقاصده، مقتصرًا على ما يحصل به الغرض.

الفرع الأول: مفهوم التأويل بين المدرسة العقلية والحداثية.

أولاً: التأويل لغة:

التأويل مصدر من باب التفعيل، وأصله: أول من آل يؤول، ومادته اللغوية على عدّة معان وهي:

1- المرجع والمصير والعاقبة: قال الراغب الأصبهاني: «التأويل: ردّ الشيء إلى الغاية المرادة منه

قولا أو فعلا»⁽¹⁾

2 - التغيير والنخثور: قال ابن فارس: «قال الخليل: آل اللبن يؤول أولاً وأولاً خثر»⁽²⁾.

(1) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، بيروت، دار القلم، 1412 هـ (ط1)، ص: 30.

(2) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، 1399 هـ - 1979م (1 / 107).

وقال الراغب: «وآل اللين يؤول إذا خثر، كأنه رجوع إلى نقصان لقولهم في الشيء الناقص راجع». (1)

3 - التفسير: قال الطبري: «وأمّا معنى التأويل في كلام العرب فإنّه التفسير والمرجع والمصير». (2)

فمعاني التأويل في اللغة ترجع إلى معنيين رئيسين:

أحدهما: العاقبة والمرجع والمصير.

الثاني: التفسير والبيان، كما قال ابن جرير: «وأمّا معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير». (3)

ثانياً: التأويل اصطلاحاً: لقد شهد مصطلح التأويل تغيراً دلالياً واضحاً، حيث اختلف في مراده ومعناه بين المتقدمين، والمتأخرين.

أ: دلالة التأويل عند المتقدمين: ويطلق على معنيين وهما:

تفسير اللفظ وبيان معناه، أو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وهما اللذان سار عليهما متقدموا الأئمة من الفقهاء والمفسرين واللغويين، كما قال ابن تيمية: «وأمّا التأويل في لفظ السلف فله معنيان: أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً. . والمعنى الثاني: في لفظ السلف. . هو نفس المراد بالكلام فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به». (4)

ب: دلالة التأويل عند المتأخرين: والملاحظ وجود خلاف في دلالة بين المدرستين.

(1) المفردات في غريب القرآن، ص: 30 .

(2) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، السعودية، دار هجر، 1422 هـ - 2001 م (ط 1) (3 / 184).

(3) المصدر نفسه (6 / 204).

(4) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1416 هـ / 1995 م (5 / 35 - 36).

• دلالة التأويل في اصطلاح المدرسة العقلية: وهي دلالة متفق عليها عند جميع أتباع المدرسة العقلية، ومن أشهر ما عرف به:

1 - «صرف اللفظ عن الاحتمال الرَّاجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتزن بذلك».⁽¹⁾

2 - «حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتماله له».⁽²⁾

فمعنى التأويل عند المتأخرين هو: «صرف اللفظ عن ظاهره، وحقيقته إلى مجازه، وما يخالف ظاهره، وهو مراد المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين، وهو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه».⁽³⁾

• دلالة التأويل في اصطلاح المدرسة الحداثية:

لم تنضبط دلالة مصطلح التأويل بما يجعله واضح المفهوم والدلالة عند أصحاب المدرسة الحداثية، وما ذكر في تعريفه يعد تقريباً وبياناً لوظيفة التأويل، ومن أشهر تعاريفه ما ذكره حامد ناصر أبوزيد حيث قال: «التأويل هو الذي يمثل الوجه الآخر للنص».⁽⁴⁾

فالتأويل في عرف الحداثيين حالة خاصة من حالات فهم النص؛ «لأنه تَحْيِينٌ للمعنى وجعله أسيراً لذهنية القارئ والمتلقي، ليفهمه وفق معايير الخاصة، ونفّوا أن يكون وجود أي معنى أصلي لأي كلمة تنتج عنه المعاني اللاحقة لها».⁽⁵⁾

(1) ينظر: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: سامي بن العري، دار الفضيلة، 1421هـ- 2000 م. (ط1) (32/2)، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، بيروت، دار الفكر، 1415هـ-1995م. (1 / 329).

(2) أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة محمد علي صبيح، 1387هـ - 1968 م (1 / 53).

(3) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، الرياض، دار العاصمة، 1418هـ. (ط3) (1 / 79).

(4) حامد ناصر أبوزيد، النص، السلطة، الحقيقة، الدر البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1995م (ط:1) ص: 159.

(5) ينظر: محمد أركون، الإسلام، أوروبا، الغرب، رهانات المعنى وإرادة الهيمنة، ترجمة: هاشم صالح، لندن، دار الساقي، ص 29.

فالتأويل قراءة بديلة عن النص وفق إطار زمني ومكاني، وهو تابع للذات القارئة والمتدبرة للنص القرآني، وهي المخرجات الحية له.

الفرع الثاني: أقسام التأويل.

لقد قسم الباحثون التأويل إلى قسمين؛ فمنه الباطل المردود، ومنه الصحيح المقبول، كما قال ابن تيمية: «ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى ويصرف الكلام عن ظاهره، إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإن سمي تأويلاً وصرفاً عن الظاهر، فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السنة والسلف عليه، لأنه تفسير للقرآن بالقرآن، ليس تفسيراً له بالرأي، والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين»⁽¹⁾، وقال محمد الأمين الشنقيطي: «فهذا النوع من صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لدليل واضح من كتاب وسنة يجب الرجوع إليه، وهذا التأويل يسمى تأويلاً صحيحاً وتأويلاً قريباً، ولا مانع منه إذا دل عليه نص»⁽²⁾.

ومما عُرِف به القسمان:

● **القسم الأول: التأويل الفاسد الباطل المردود، و«هذا التأويل المذموم الباطل هو تأويل أهل التحريف والبدع، والذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك»**⁽³⁾.

● **القسم الثاني: التأويل الصحيح المقبول: «فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح»**⁽⁴⁾.

وميزوا القسم الثاني عن الأول بشروط وضوابط، فإذا وُجدت هذه الشروط صار التأويل صحيحاً مقبولاً، وإذا اختل منها شرط صار فاسداً مردوداً.

(1) مجموع الفتاوى (6 / 21).

(2) المصدر نفسه (67/3).

(3) المصدر نفسه (67/3).

(4) الصواعق المرسلة: ابن القيم (187/1).

ومن المهم أن يُعلم أن هناك خلاف كبير بين المدرستين في الشروط والضوابط المعتبرة في عد التأويل محمودا أو مذموما؛ لاختلافهما في مصادر ومناهج وأغراض تأويل النص القرآني.

الفرع الثالث: مفهوم المدرسة العقلية والحدائية.

أولا: مفهوم المدرسة العقلية:

هي مدرسة سعت في صياغة تفسير للقرآن الكريم بصبغة عقلية خالصة ونظرة حضارية غربية، وإن تفاوت أصحاب هذه المدرسة في قدرها وحدودها، و«المدرسة العقلية الحديثة إنما هي امتداد للقديمة حيث تلتقي وتتفق في كثير من أصولها وآرائها؛ مع الاتجاهات العقلية القديمة، مع بعض الفروق الشكلية القليلة، والمتأمل لهذه الاتجاهات، قديمها وحديثها؛ يجزم بأنها تشكل مجموعة واحدة، متشابهة ومتشابهة، وأن الحديثة امتداد طبيعي للقديمة، وهذا التشابه نلمسه في جوانب عديدة من المدرستين، في أصولها ومناهجها، وفي وسائلهما وغاياتهما، وأوضح جوانب التشابه يتجلى في إشادة رواد العقلية الحديثة بأساتذتهم رواد العقلية القديمة»⁽¹⁾.

ثانيا: مفهوم مدرسة الحدائين.

هي تلك المدرسة التي تبنى أصحابها فلسفات ومذاهب غربية حديثة، وحاولوا تطبيق أصولها ومناهجها في تفسير القرآن الكريم، متجاوزين الأدوات العلمية التفسيرية المعروفة عند أهل الاختصاص، ومن أبرز أعلام هذه المدرسة الذين نظروا وباشروا العملية التأويلية: محمد أركون، ومحمد شحرور، ونصر حامد، وغيرهم كثير.

المطلب الثاني: مآلات التأويل المشتركة بين المدرسة العقلية والحدائية:

لما كان للمدرسة العقلية وسام سبق لفتح باب التأويل، احتج بها أصحاب المدرسة الحدائية، وأكملوا ما رأوه امتدادا للانطلاقة الأولى، رغم ما بين المدرستين من بون شاسع.

(1) ناصر بن عبد الكريم العقل، الاتجاهات العقلانية الحديثة، الرياض، دار الفضيلة، 122هـ، 2001/ (ط1)، ص: 55.

غير أن أثر تأويل المدرستين للنص القرآني له تبعات ظهرت فيما اصطلحنا عليه بمآلات التأويل المشتركة بينهما، ومن أهمها:

أولاً: عدم انضباط التأويل بضوابط وقواعد واضحة: فكل واحد يرسم لنفسه نهجاً يسير عليه في تأويلاته، فالمدرسة العقلية باتجاهاتها المختلفة من معتزلة وأشاعرة وغيرهم، ومدرسة الحدائين بتياراتها المتعددة لم يلتزموا قانوناً قوياً يسرون عليه في تأويلاتهم يدل على اتفاقهم على ضوابط التأويل، وهذا ما قرره ابن تيمية عن المدرسة العقلية وينطبق بالكلية على مدرسة الحدائين حيث قال: « ولهذا لما لم يكن لهم قانون قويم وصراط مستقيم في النصوص، لم يوجد أحد منهم يمكنه التفريق بين النصوص التي تحتاج إلى تأويل، والتي لا تحتاج إليه، إلاّ بما يرجع إلى نفس المتأول المستمع للخطاب، لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب»⁽¹⁾.

وهذا له ما يبرره من جهة الغرض من التأويلية القديمة والمعاصرة، فكل منهم سعى إلى إيجاد ما يبرر به فهمه وقراءته للنص القرآني بما يتناسب مع أصوله ومنهجه.

ثانياً: ظهور مسالك تأويلية متعددة، أو ما يسمى بنظرية تأويل النص القرآني، وهذه المسالك نشأت أول الأمر عند المدرسة العقلية، إذ تعددت المسالك التأويلية رغم الانتماء للمدرسة الواحدة بسبب الاختلاف العقدي، وهذا يجليه الخلاف الحاصل بين تفاسير الفرق الإسلامية المتعددة، كتفاسير المعتزلة، والإباضية، والأشعرية، والماتوريدية، وغيرها.

وأما ما يتعلق بالمدرسة الحدائية فقد ظهرت عدة مناهج تأويلية، تجلت في مسمى منهج قراءة النص، ومن أشهرها:

- المنهج الألسني السيميائي.

- المنهج التاريخي أو ما يسمى بالتاريخانية.

(1) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، دار الكنوز الأدبية، 1411 هـ - 1991 م (ط2) (5 / 240).

- المنهج الهيرمنيوطيقي، أو التأويلية المعاصرة للنص.

- المنهج الجدلي، أو ما يعرف بالديالكتيكي.

- المنهج اللغوي البنيوي والتفكيكي.

- المنهج المقاصدي أو المصلحي.

وقد عدّد محمد أركون أشهر المناهج التأويلية المعتمدة عند الحداثيين فقال: «هناك ثلاثة اتجاهات معرفية متداخلة ينبغي أن تمزج بينها من أجل أن تتماشى مع المنظور الجديد. . . فهناك ثلاث بروتوكولات متداخلة أو متفاعلة لقراءة القرآن كنص: القراءة التاريخية-الأنثروبولوجية، القراءة الألسنية السيميائية، القراءة اللاهوتية التفسيرية»⁽¹⁾، وقال أيضا: «فعلى أي قارئ أن يتزود بالتكوين العلمي والإحاطة بالأرضية المفهومية الخاصة باللسانيات والسيميائيات الحديثة».⁽²⁾

● ثالثا: اعتبار العقل أساسا أوليا في التأويل، وهو من أهم مآلات التأويل، إذ يعبر عن حقيقة المنهجين في التعامل مع النص القرآني، وقد صرح بهذا غير واحد من منظري المدرستين.

فأما من المدرسة العقلية فقال محمد فريد وجدي عند تفسيره لبعض الآيات: «كل هذه الآيات تتناولها القاعدة الأصولية التي انفرد بها هذا الدين، وهي أنه لو تعارض نص، وعقل، أو علم صحيح أول النص، وأخذ بحكم العقل أو العلم، وقد أول آباؤنا من هذه المرويات ما خالف عقولهم، أو ناقض العلم الصحيح، ونحن نجري على سنتهم فنؤول ما يخالف عقولنا منها...».⁽³⁾

وقال الدكتور علي عبد الفتاح المغربي: «وهكذا ينتهي متأخرو الأشاعرة إلى جعل العقل أصلا للشرع، وأنه لا يصح الاستدلال على الأصول الاعتقادية، كمعرفة الله تعالى، وصفاته بالسمع، بل

(1) محمد أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ترجمة: هشام صالح - بيروت - دار الطليعة، 2005 (ط2)، ص: 39.

(2) المصدر نفسه، ص: 5.

(3) محمد فريد وجدي، الإسلام دين الهداية والإصلاح، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1389هـ، ص: 92.

يستدل عليها بالعقل، وأن صحة السمع متوقفة على العقل، وأن يكون العقل هو الأصل والسمع هو الفرع، ولا يجوز الاستدلال بالفرع على الأصل، لأن في ذلك دور واضح وهو نفس ما انتهى إليه المعتزلة⁽¹⁾.

وأما من المدرسة الحداثية فقال محمد أركون: «فالعقل لوحده قادر بنفسه وبإمكانياته الخاصة على تحقيق التقدم للبشرية، وفهم كل الأشياء والسيطرة عليها»⁽²⁾.

وهذا الذي يُسمى عند أصحاب المدرسة الحداثية بـ «عقلنة النصوص الشرعية» ومقصودهم: «إعطاء الأولوية للعقل في تفسير النصوص الشرعية، وإنتاج الأحكام، وتحريره من إصر القواعد الأصولية التي تلغي كل حرية للتفكير والتعبير عن الرأي»⁽³⁾.

رابعاً: تقديم حجية العقل في التأويل على ظاهر النص.

وهذه من المآلات البارزة الواضحة بينهما؛ حيث يقدم العقل من جهة الحجية على ظاهر النص، كما ذكر ذلك غير واحد منهم.

قال فخر الدين الرازي: «قيل: الدلائل النقلية لا تفيد اليقين؛ لأنها مبنية على نقل اللغات ونقل النحو والتصريف وعدم الاشتراك، وعدم التخصيص وعدم النسخ، وعدم المعارض العقلي، وعدم هذه الأشياء مظنون للمعلوم، والموقوف على المظنون مظنون، وإذا ثبت هذا: ظهر أن الدلائل النقلية ظنية، وأن العقلية قطعية، والظن لا يعارض بالقطع»⁽⁴⁾.

(1) محمد فريد وجدي، الفرق الكلامية الإسلامية - مصر، مكتبة وهبة، 1407 هـ - 1986 م، (ط1)، ص: 44.

(2) محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، تحقيق: هشام صالح، بيروت، دار الطليعة (ط1)، ص 320

(3) المصدر نفسه (67/3).

(4) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، معالم أصول الدين، تحقيق: طه عبد

الرزاق سعد، لبنان، دار الكتاب العربي، ص: 24.

وقال أحمد صبحي: «حتمية ظهور النزعة العقلية في كل دين، وإن يتبنى فريق من المؤمنين الرأي بترجيح العقل إذا تعارض مع ظاهر النص، ومن ثمّ حتمية ظهور التأويل بصرف النظر عمّا في ذلك من جرأة على قداسة النص في رأي الظاهرية وأهل السلف من النصيين...»⁽¹⁾.

و قال حسن حنفي: «ومن ثمّ التأويل ضروري لأي نص، ولا يوجد نص إلا ويمكن تأويله من أجل إيجاد الواقع الخاص به... حتى النصوص الجلية الواضحة التي لا تحتاج إلى فهمها إلى تأويل... حتى هذه النصوص لفهمها حدسا تحتاج إلى مضمون معاصر يكون أساسه الحدس»⁽²⁾.

المطلب الثالث: مآلات التأويل الخاصة بالمدرسة العقلية.

فأما المدرسة العقلية فقد كانت سبّاقة لفتح باب التأويل، وكانت المؤسس الحقيقي لمنطق تعدد الفهوم، وتغير الدلالة القرآنية بما يسمى «تأويل النص القرآني»، فكان من أهم مآلاته: أولا: العدول عن دلالة ظاهر القرآن الكريم:

وهذا مذهب جميع مفسري المدرسة العقلية من أتباع الفرق العقديّة المختلفة، فقد اتفقوا على عدم حجية ظاهر القرآن، واختلفت تخاريجهم وسبلهم ومناهجهم في تلك النصوص القرآنية بعامة، وخاصة باب المضافات إلى الله تعالى.

قال الفخر الرازي: «لو قدرنا قيام الدليل العقلي القاطع على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي، فلا خلاف بين أهل التحقيق بأنّه يجب تأويل الدليل السمعي»⁽³⁾.

خاصة إذا تعلق الأمر بما يدل ظاهره عندهم على التشبيه؛ لقياسهم الخالق بالمخلوق حيث أوجبوا صرفها عن ظاهرها، كما قال الفخر الرازي: «إنّ آيات التشبيه كثيرة لكنها لما كانت معارضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها، وأيضا فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل لا يمكن تصديقها معاً، وإلاّ لزم تصديق النقيضين، ولا ترجيح النقل على القواطع العقلية... فلم يبق إلاّ

(1) المصدر نفسه، ص: 131.

(2) حسن حنفي، التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة، القاهرة، مكتبة مدبولي، دت، (465/2). ص112

(3) نقله ابن تيمية في درة تعارض العقل والنقل (330/5-331).

القسم الرابع وهو القطع بمقتضيات الدلائل العقلية القطعية، وحمل الظواهر العقلية على التأويل، فثبت بهذا أن الدلائل العقلية يتوقف الحكم بمقتضاها على عدم المعارض العقلي⁽¹⁾.
وقد تفاوت المفسرون من أصحاب هذا المذهب في إعراضهم وعدم اعتبارهم لحجية ظاهر القرآن بين غال ومتوسط.

ثانياً: إحداث خلاف في دلالات النصوص التي لم ينقل فيها خلاف:

من المعلوم أن كثيراً من دلالات القرآن فيما يسمى بـ «المحكم» أو ما تعلق بباب «التوحيد» لم ينقل فيه خلاف عن المتقدمين، ولم ينقل عنهم شيء من التأويل الذي شاع عند المتأخرين، فلو كان مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم فوق اهتمام المتأخرين؛ لأنهم أعرف الناس بدلالات القرآن، فانقضى عصرهم ولم يعلم بوجود خلاف بينهم، كما قال أبو المعالي الجويني: «وقد درج صحب النبي صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الآي والظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع بحق فعلى ذي اليمين أن يعتقد تنزيه الرب عن صفات المحدثين ولا يخاض في تأويل المشكلات، ويكل معانيها إلى الرب تعالى»،⁽²⁾ وقال أبو حامد الغزالي: «إنّ الصحابة في طول أعصارهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى التأويل ولو كان من الدين لأقبلوا عليه ليلاً ونهاراً، ودعوا أولادهم وأهلهم إليه».⁽³⁾

(1) الفخر الرازي، المطالب العلية، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، 1407هـ، (ط 1) ص: 309 - 310 .

(2) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق: أحمد حجازي السقا، القاهرة، مكتب الكليات الأزهرية، 1398هـ.

(ط 1) ص: 23 - 24.

(3) إجماع العوام عن علم الكلام، ضمن مجموعة رسائل الغزالي، مطبعة البابي الحلبي، 1309 هـ، ص: 24 - 25.

وقال ابن تيمية: «إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت على ذلك ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد -إلى ساعتي هذه- عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات، أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل ثبت عنهم من تقرير ذلك وتشبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصىه إلا الله». (1)

وقد فصل ابن القيم في الخلاف الحاصل بين المتقدمين فقال: «وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً؛ ولكن بحمد الله لم يتنازعو في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال؛ بل كلهم على إثبات ما نطق الكتاب والسنة، كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبدؤوا لشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالا... ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها، وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً وأجروها على سنن واحدة، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها، وأنكروا بعضها من غير فرق مبين». (2)

ثالثاً: استخدام التأويل لتأييد المذهبية العقدية.

لقد استعان أصحاب المذاهب العقدية منذ القديم بشتى الطرق والوسائل لنصرة عقائدهم وآرائهم، فاستعانوا بالسلطة السياسية في نشر أهوائهم وإسكات مخالفينهم، واعتمدوا على العلوم المختلفة من النحو، والفقه، والأصول.

(1) مجموع الفتاوى (6 / 394).

(2) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين تعليق: مشهور بن حسن آل سلمان، السعودية دار

ابن الجوزي 1423 هـ (ط1) (1 / 49).

وإن من أهم ما استخدمه أصحاب الفرق لتأييد مذاهبهم التأويل، فرأوا أنه أنسب سبيل لتوجيه آيات القرآن وفق فهمهم وما يريدون؛ لأن مجاورة عقائد الفرق لكلام الله تعالى يعطيها من القداسة والصواب والحق ما يجعلها تنتشر وتذاع بين الناس - كما يظنون -

وإن تأويل الآيات القرآنية لتأييد الفرق والمذاهب العقدية صنيع أصحاب المدرسة العقلية، كما قال محمود شلتوت: «تأويل القرآن وفق الفرق، أمّا الناحية الأولى: فإنه لما حدثت بدعة الفرق والتطاحن المذهبي والتشاحن الطائفي، أخذ أرباب المذاهب، وحملوا رايات الفرق المختلفة يتنافسون في العصبية المذهبية والسياسية، وامتدت أيديهم إلى القرآن فأخذوا يوجهون العقول في فهمه وجهات تتفق وما يريدون، وبذلك تعددت وجهات النظر في القرآن الكريم، واختلفت مسالك الناس في فهمه وتفسيره، وظهرت في أثناء ذلك ظاهرة خطيرة، ومنهم من عنى بتنزيل القرآن على مذهبه أو عقيدته الخاصة، وبذلك وجدت تحكيمات الفقهاء والمتكلمين، وغلاة الصوفية وغيرهم ممن يروجون لمذاهبهم، ويستبشرون في سبيل تأييدها والدعاية لها أن يقتحموا حمى القرآن، فأصبحنا نرى من يؤول الآيات لتوافق مذهب فلان، ومن يخرجها عن بياضها الواضح، وعرضها المسوق له، لكيلا تصلح لمذهب فلان، وبهذا أصبح القرآن تابعا بعد أن كان متبوعا، ومحكوماً عليه بعد أن كان حاكما!». ⁽¹⁾

حتى صار هذا منهجا وسمّة عامة لأصحاب المدرسة العقلية إذ يعتمدون على تقرير الدين تبعا لأصولهم ومعتقداته؛ لأن «المتتبع للانحرافات العقدية في التفاسير يقف على العجب العجيب من التأويلات والتحريفات، وأقوال في تقعيد وتأصيل لآراء الفرق التي حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة». ⁽²⁾

وإن الانحياز للفرقة العقدية ونصرتها هو الحامل على تأويل النص القرآني، كما قال محمد حسين الذهبي: «وكان طبيعيا وكل حزب من هذه الأحزاب يدّعي الإسلام ويعترف بالقرآن، ولو في الجملة أن

(1) محمود، شلتوت، مقدمة تفسير القرآن الكريم، وبيروت، دار الشروق، 1399هـ - 1979 (ط7)، ص: 9 - 10.

(2) مجموع الفتاوى: ابن تيمية (13 / 358).

يبحث كل عن مستند يستند إليه من الآيات القرآنية يمكن أن يكون دليلاً على مذهبه، تمسك به وأخذ في إقامة مذهبه، حاول بكل ما يستطيع أن يجعله موافقاً لا مخالفاً، وإن أدى هذا كله إلى خروج اللفظ القرآني عن معناه الذي وضع له وسبق من أجله»⁽¹⁾.

رابعاً: ظهور تفاسير على المذاهب العقدية.

مما لا ينكره أحد من العارفين بعقيدة المفسرين قديماً وحديثاً؛ أن لعقائدهم أثر واضح في تفاسيرهم، حتى صار لكل فرقة وطائفة تفاسير معلومة، يرجع إليها أتباعهم وأنصارهم لمعرفة أقوالهم وآرائهم في تفسير آيات الله تعالى، ويتصفحها خصومهم للردّ عليهم وبيان أخطائهم.

والمدرسة العقلية احتضنت اتجاهات عدة لكل واحدة منها تفاسير تنسب لها، وتصنف في خانتها. كما قال الزمخشري: «ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية الجامعين بين علم العربية والأصولية والدينية، كلما رجعوا إلى تفسير فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب أفاضوا من الاستحسان واستطبروا شوقاً إلى مصنف يضم أطرافاً من ذلك»⁽²⁾.

وقد قال محمد أطفيش: «فأصحابنا الإباضية الوهبية هم الجماعة والسواد الأعظم وأهل السنة، ولو كانوا أقل الناس لأتّم المصبيون في أمر التوحيد وعلم الكلام، والولاية والبراءة والأصول، وغيرهم»⁽³⁾. وما أحسن كلام الدكتور محمد حسين الذهبي حين قال عن تفسير الخوارج: «والذي يقرأ تاريخ الخوارج، ويقرأ ما لهم من أفكار تفسيرية يرى أن المذهب قد سيطر على عقولهم، وتحكم فيها فأصبحوا لا ينظرون إلى القرآن إلا على ضوءه، ولا يأخذون منه إلا بقدر ما ينصر مبادئهم ويدعوا إليها»⁽⁴⁾.

المطلب الرابع: مآلات التأويل الخاصة بمدرسة الحداثيين.

(1) محمد السيد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون القاهرة، مكتبة وهبة. (2 / 11).

(2) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي 1407 هـ (ط4) (43 / 1).

(3) تفسير أطفيش <http://www.altafsir.com> (2 / 455 - 456).

(4) التفسير والمفسرون (2 / 225).

لقد نتج عن تفرد المدرسة الحديثة عن المدرسة العقلية في مرجعياتها من جهة المصادر والمنهاج جملة من المآلات الدالة على افتراقهما في كثير من مسائل وقضايا العملية التأويلية، ومن أهمها:

أولاً: التشكيك في النص القرآني: وهذا التشكيك من جهات:

أ - **الجهة الأولى: التشكيك في مصدريّة وثيقة النص القرآني**، وهذا يدل عليه توظيفهم للمنهج التاريخي في تأويلهم، قال أركون: «لأن القراءة التاريخية للقرآن، أو قل التفسير التاريخي لآياته يؤدي إلى التشكيك بذلك التصور الأرثوذكسي المرسخ في الوعي الجماعي عن القرآن بصفته كلام الله الحرفي النازل من السماء إلى الأرض، والمنقول من فم الله كلمة كلمة إلى البشر عن طريق النبي صلى الله عليه وسلم، هذه الصورة المرسخة في الوعي الجماعي الإسلامي تهتز إذا طبقنا التفسير التاريخي على القرآن، ولذلك فإنهم يتحاشونه بأي شكل، ويهتمون المستشرقين الفيلولوجيين بمحاولة تدمير الإسلام... التي أصبحت عبارة عن عقائد مقدسة لا تناقش ولا تمس»⁽¹⁾.

ب- **الجهة الثانية: التشكيك في صلاحية دلالاته لكل زمان ومكان**، وهذا يدل عليه توظيفهم للمنهج السيميائي الخاص بنقد الكتب الدينية عموماً، قال زكي مبارك: «والقرآن نثر جاهلي، والسجع فيه يجري على طريقة الجاهلية حين يخاطب القلب والوجدان، ولا ينكر متعنت أن القرآن وضع للصلوات والدعوات، ومواقف الخوف والرجاء، سورا مسجوعة تماثل ما كان يرتله المتدينون من النصارى واليهود الوثنية»⁽²⁾.

ج- **الجهة الثالثة: التشكيك في عمومية الرسالة وقصرها على من نزل فيهم القرآن**. وهذا يدل عليه توظيفهم للمسلك الألسني في تأويلهم، فنصوص القرآن الكريم بحسب تصورهم لها إطارها الاجتماعي التاريخي الذي ولى إلى غير رجعة، كما قال أركون: «تعبّر عن روح ثقافة بأكملها، أي ثقافة منغلقة ضمن إطار زمني مضي وانقضى»⁽³⁾.

(1) محمد أركون، نحو نقد العقل الإسلامي، ترجمة: هشام صالح، بيروت، دار الطليعة، 2009م (ط 1) ص: 200.

(2) محمد حامد الناصر، العصرانيون بين مزايم التجديد وميادين التغريب، الرياض، مكتبة الكوثر، 1427م (ط 1) ص: 387.

(3) محمد أركون، تاريخية الفكر العربي، ص: 71.

ثانياً: ضوابط التأويل الحداثي تميل لنقد النص بدل تفسيره:

لأن هدف القراءة الحداثية إنتاج نص آخر، وليس مسابقة النص القرآني من خلال بيانه، وكشف معانيه، فهذا غير مراد في التأويلية المعاصرة، قال حامد نص أبو زيد: «لذا يلتفت في الخطاب إلى ما يسكت عنه النص، وما يحجبه من بدايات ومصادرات، ولا ينظر إلى امتلائه وإحكامه واكتماله؛ بقدر ما ننظر إلى نقصه وتصدعه وفجواته».⁽¹⁾

لذا فمهمة الحداثي إنطاق الصوامت أو ما يسمى بـ «الفراغات» أو «ما بين السطور»، كما قال عبد العزيز حمودة «إنطاق الصوامت، أي قراءة المعنى بين السطور، وليس في السطور ذاتها؛ لأن الناقد البنيوي لا يناقش ما يقوله النص، بل ما لا يقوله ويصمت عنه».⁽²⁾

وقد سار أصحاب هذا الاتجاه على منهج الغربيين في تقديمهم للكتب المحرفة، فكان قصدهم تطبيق قواعد النقد على القرآن الكريم لإذهاب قداسته وعظمته من النفوس؛ ليتسنى لهم نشر دينهم الجديد، قال أبو زيد: «إن النص القرآني إن كان نصاً مقدساً؛ إلا أنه لا يخرج عن كونه نصاً؛ فلذلك يجب أن يخضع لقواعد النقد الأدبي كغيره من النصوص الأدبية».⁽³⁾

فالتأويل المعاصر إنتاج لنص جديد، لقابلية النص القرآني للمعاني المضافة إليه مطلقاً، كما قال حامد نصر أبو زيد: «ويظل إنتاج الدلالة فعلاً مشتركاً بين القارئ والنص، ويضل النص متجدداً بتعدد القراء من جهة، وباختلاف الظروف من جهة أخرى».⁽⁴⁾

ثالثاً: التأويلات الحداثية بدائل عن النص الأصلي:

(1) حامد نصر أبو زيد، نقد الخطاب الديني، القاهرة، دار سينما للنشر 1994 (ط2)، ص: 130.

(2) عبد العزيز حمودة، المرايا الحدية من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، عدد رقم 232، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1998، ص: 209.

(3) حامد نصر أبو زيد، مفهوم النص: -دراسة في علوم القرآن- الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1990م، ص: 24.

(4) المصدر نفسه، ص: 200-201.

قال حامد نصر أبو زيد: «التأويل هو الذي يمثل الوجه الآخر للنص في فهمنا المعاصر»⁽¹⁾، ولأن من يقول ما يراد في النص فهذه قراءة ميتة، كما قال علي حرب: «فالقراءة التي تقول ما يريد المؤلف لا مبرر لها أصلاً، فثمة قراءة تلغي النص، تقابلها قراءة تلغي نفسها، وهي أشبه بالاقراءة، ونعني بها القراءة الميتة، أما القراءة الحية إنما قراءة تكون ممكنة وفاعلة منتجة في الاختلاف عن النص، وبه أو له»⁽²⁾. وقال أيضاً: «القراءات المهمة للقرآن ليست هي التي تقول لنا ما أراد النص قوله، وإنما تكشف عما يسكت عنه النص أو يستبعده أو يتناساه، وأيضاً القراءة الخلاقة هي التي تتجاوز المنصوص عليه والمنطوق به»⁽³⁾.

بل وصلوا إلى ترك النص الشرعي مطلقاً؛ لأنه يمثل عائقاً، كما قال حامد نصر أبو زيد: «لا خلاص إلا بتحرير العقل من سلطة النصوص الدينية، وإطلاقه حراً يتجادل مع الطبيعة والواقع الاجتماعي والإنساني، كما يتجادل مع الغيب والمستور»⁽⁴⁾.

رابعاً: عدم وجود معنى حقيقي للنص، فكل تأويل فهو مراد.

لأن دلالة النص ليست نابعة منه، وإنما تنطلق من قارئ النص، وهذه دعوة لقراءة غير متناهية، وناسخة لكل القراءات القبلية، قال حامد نصر: «وبناء على هذا المبدأ ستنتهي هذه القراءة إلى أن لا يكون للنصوص الشرعية معنى ثابت؛ فما يفهم عند أهل زمن على أنه مطلوب يصبح عند غيرهم غير مطلوب، وما يفهم عندهم على أنه غير مطلوب يفهم عند غيرهم على أنه مطلوب، ونتيجة تغير

(1) حامد نصر أبو زيد، الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار البيضاء، 2005، (ط1)، ص:159.

(2) نقد النص، علي حرب، ط:2005م، ص:20.

(3) نقد النص، ص:20.

(4) حامد نصر أبو زيد، الخطاب والتأويل، ص:143.

الثقافات بين الأجناس»⁽¹⁾، وقال أركون: «فالقُرآن هو نص مفتوح لجميع المعاني، ولا يمكن لأي تفسير أو تأويل أن يغلقه أو يستنفذه بشكل نهائي».⁽²⁾

فلا وجود لفهم متفق عليه ولو كان إجماعاً، قال أركون: «إن القراءة التي أحلم بها هي قراءة حرة إلى درجة التشرد والتسكع في كل الاتجاهات؛ إنها قراءة تجد فيها كل ذات بشرية نفسها».⁽³⁾

فالتأويل المعاصر إنتاج لنص جديد، لقابلية النص القرآني للمعاني المضافة إليه مطلقاً، كما قال حامد نصر أبو زيد: «ويظل إنتاج الدلالة فعلاً مشتركاً بين القارئ والنص، ويضل النص متجدداً بتعدد القراء من جهة، وباختلاف الظروف من جهة أخرى».⁽⁴⁾

وهذا الذي تفسره القاعدة المطردة «أن التأويل تأويلات».

خامساً: نسبية التأويل: إذ لا حسم في صحة أي تأويل كان؛ لأن القراءات التأويلية السابقة زمانية مكانية، كما يقول إدريس المسماري: «تنبني على تصور مغاير، قوامه تقويض الرؤية التقليدية للدلالة والمعنى، تلك التي ترى في النص الديني الحقيقة المطلقة، وتعويضها بتصور جديد قائم على تنسيب الحقيقة»⁽⁵⁾، وعمدتم في تقرير ذلك على جملة من التعليقات؛ أهمها أصلاً:

الأصل الأول: لا مناص من الوهم في التأويل، لأنه تصور لحظوي نسبي، ويدعمه مبدأ استحالة التناهي في فهم الحقيقة؛ ولأن «كل تأويل محكوم بالشك والنسبية».⁽⁶⁾

الأصل الثاني: لا نهاية المعنى، وهو أصل جوهرى في التأويلية المعاصرة للنص القرآني، فبه يفتح الباب لجميع القراءات، قال حامد أبو زيد: «فإذا مات المؤلف، وتعددت القراءة انفتح الفضاء التأويلي

(1) النص، السلطة، الحقيقة: حامد نصر أبو زيد، ص: 139

(2) محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ص: 145.

(3) محمد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ترجمة: هاشم صالح، بيروت، دار الساقي، 1999م، (ط1)، ص: 76.

(4) نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1990م، ص: 200-201.

(5) محمد حمزة، إسلام المحددين، رابطة العقلايين العرب ودار الطليعة، بيروت، 2007 (ط1)، ص: 56.

(6) المصدر نفسه، ص: 57.

إلى ما لانهائية، وهو ما يسمى بلا نهاية المعنى، فليس ثمة عناصر جوهرية ثابتة في النصوص، بل لكل قراءة جوهرها الذي تكشفه في النصوص»⁽¹⁾.

وهذا الضابط وضع أساسا لنفي وجود تأويل حاسم ونهائي وحقيقي لقراءة النص القرآني؛ لأنه تأسيس لنظرية التأويل المفتوح للنص القرآني حيث «يصبح القرآن بذلك عجينة يصنع منها ما يشاء من الأشكال والألوان، وتصبح مهمة القرآن في هذه الحالة ليست مهمة معيارية تربوية، وإنما مهمة ترويجية تبريرية، وعلى كل إنسان أن يختار معتقده وسلوكه أولا، ثم يبحث في القرآن عما يبارك له في ذلك، وهو ما لن يعدمه إذا ما أحسن استخدام المداخل الآتية التي يسلكها الخطاب العلماني»⁽²⁾.

الأصل الثالث: محدودية زاوية التأويل؛ لمحدودية العوامل الاجتماعية، والمنظور الإيديولوجي للناقد، وعدم وجود أدوات ومعايير نقدية محكمة وكاملة، كما قال محمد ركون هي: «زاوية رؤية الناقد في قراءته، والمحددة بعدة عوامل منها؛ رؤيته الاجتماعية ومنظوره الإيديولوجي، وأدوات معرفته النقدية المستخدمة في قراءة النص... وليس هناك نقد حتى النقد النظري... كاملا بذاته مطلق المعايير والأحكام والموازن»⁽³⁾.

خاتمة:

- من خلال ما سبق بيانه، يمكن تعداد نتائج هذا البحث كما يلي:
- يتجلى لنا بوضوح أن ثمة بونا شاسعا في مفهوم التأويل بين المدرسة العقلية والحداثية، ولا تعد المدرسة الحداثية امتدادا للآخرى.
 - هناك اشتراك بين المدرسة العقلية والحداثية في مآلات التأويل؛ لكن في الأسماء لا في حقيقية المسميات.

(1) حامد نصر أبو زيد، نقد الخطاب الديني، ص: 49.

(2) المصدر نفسه، ص: 49.

(3) حدود القراءة، إدريس المسماري، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1998 م، 1419 هـ (ط1) ص: 12.

- مآلات التأويل عند المدرسة العقلية فيها المحمود المقبول، وفيها المذموم المردود، والفارق بينها في مدى اعتبار شروط التأويل من عدمه.
 - اختلاف مآلات التأويل حتى بين أتباع المدارس العقلية المختلفة، وهذا ما يترجم وجود تفاسير تابعة للفرق وفق عقائدها.
 - مآلات تأويل المدرسة الحداثية كلها من قبيل المذموم المردود؛ لأنها تؤدي للقطيعة من جميع القراءات القبلية؛ بل لإلغاء النص القرآني أصلاً من خلال مجاوزته.
 - مآلات تأويل المدرسة الحداثية كلها نابعة من المصادر والمناهج الغربية الدخيلة.
- وعليه أوصي في ختام هذا المقال بـ:**
- دراسة معمقة لمآلات المسالك التأويلية الحداثية في شتى المجالات العلمية.
 - تجلية مآلات المصادر الحداثية الدخيلة على الدراسات القرآنية، وخاصة في باب التأويل.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

1. الاتجاهات العقلانية الحديثة: ناصر بن عبد الكريم العقل، الرياض، دار الفضيلة، 2001، (ط1).
2. الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، مطبعة محمد علي صبيح، 1387هـ - 1968 م.
3. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: سامي بن العربي، دار الفضيلة، 1421هـ - 2000 م. (ط1).
4. إسلام المجددين: محمد حمزة، رابطة العقلايين العرب ودار الطليعة، بيروت، 2007 (ط1).
5. الإسلام دين الهداية والإصلاح: محمد فريد وجدي، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1389هـ.
6. الإسلام، أوروبا، الغرب: محمد أركون رهانات المعنى وإرادة الهيمنة، ترجمة: هاشم صالح، لندن، دار الساقي.

7. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي ، بيروت، دار الفكر، 1415هـ-1995م.
8. إعلام الموقعين: ابن القيم الجوزية، عليق: مشهور بن حسن آل سلمان، السعودية ،دار ابن الجوزي 1423 هـ(ط1).
9. التراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة: حسن حنفي ، القاهرة، مكتبة مدبولي، دت.
10. التفسير والمفسرون: محمد السيد حسين الذهبي القاهرة، مكتبة وهبة.
11. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، السعودية، دار هجر، 1422 هـ - 2001 م .
12. حدود القراءة: إدريس المسماري، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1998 م، 1419 هـ، (ط1) .
13. الخطاب والتأويل: حامد نصر أبو زيد ، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار البيضاء، 2005، (ط1).
14. درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، دار الكنوز الأدبية، 1411 هـ - 1991 م (ط2)
15. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة: ابن القيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، الرياض، دار العاصمة، 1418 هـ. (ط3).
16. العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب: محمد حامد الناصر ،الرياض، مكتبة الكوثر، 1427م (ط1) .
17. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: أبو المعالي الجويني، تحقيق: أحمد حجازي السقا، القاهرة، مكتب الكليات الأزهرية، 1398هـ(ط1)

18. الفرق الكلامية الإسلامية: محمد فريد وجدي ،مصر، مكتبة وهبة، 1407 هـ - 1986 م، (ط1)
19. الفكر الأصولي واستحالة التأصيل: محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح، بيروت، دار الساقى، 1999م، (ط1).
20. القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني: محمد أركون ، ترجمة: هشام صالح - بيروت - دار الطليعة، 2005 (ط2).
21. قضايا في نقد العقل الديني: محمد أركون، تحقيق: هشام صالح، بيروت، دار الطليعة (ط1).
22. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي 1407 هـ (ط4) .
23. مجموع الفتاوى: ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1416هـ/1995م .
24. مجموعة رسائل الغزالي، مطبعة البابي الحلبي، ط: 1309 هـ.
25. المرايا المحدثة من النبوية إلى التفكيك: عبد العزيز حمودة ، سلسلة عالم المعرفة، عدد رقم 232، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1998.
26. المطالب العالية: الفخر الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، 1407هـ، (ط1).
27. معالم أصول الدين: الفخر الرازي، تحقيق: طه عبد الرزاق سعد، لبنان، دار الكتاب العربي.
28. معجم مقاييس اللغة: ابن فارس تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، 1399هـ - 1979م .
29. المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، بيروت، دار

- القلم، 1412 هـ (ط1).
30. مفهوم النص دراسة في علوم القرآن: نصر حامد أبو زيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:1990م.
31. مقدمة تفسير القرآن الكريم: محمود شلتوت ، وبيروت، دار الشروق، 1399 هـ - 1979 (ط7).
32. نحو نقد العقل الإسلامي: محمد أركون ، ترجمة: هشام صالح، بيروت، دار الطليعة، 2009م (ط1)
33. النص، السلطة، الحقيقة: حامد ناصر أبوزيد ، الدر البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1995م (ط:1)
34. نقد الخطاب الديني: حامد نصر أبو زيد ، القاهرة، دار سينا للنشر 1994 (ط2).